مستقبل امن منطقة الخليج دراسة حالة: تفوق قطب إقليمي (سيناريو فرض الارادات)

م.م آيات مظفر نوري
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Ayatmudhafar700@gmail.com

أ.د شذى زكي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
zaki@gmail.com

الملخص:

تناقش الدراسة المستقبلية أهمية أمن منطقة الخليج باعتبارها منطقة حيوية للاقتصاد العالمي نظراً لثرواتها النفطية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. تؤكد الدراسة أن التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران يشكل أحد أبرز التحديات لأمن المنطقة، حيث تسعى كل دولة لتوسيع نفوذها السياسي والعسكري. يُحذر من احتمال تفوق إحدى القوتين مما قد يؤدي إلى خلل في توازن القوى، وزيادة التوترات والصراعات. بالمقابل، تشير الدراسة إلى أن تحقيق توازن قوى إقليمي قد يكون الخيار الأمثل لضمان الأمن والاستقرار، من خلال الحوار، وتعزيز التعاون الإقليمي، واحترام سيادة الدول. وتشدد الدراسة على أن الاستقرار المستدام يتطلب جهوداً جماعية من دول الخليج والقوى الإقليمية والدولية المعنية.

الكلمات المفتاحية: الامن، منطقة الخليج، التنافس والتصارع، توازن القوى.

The Future of Gulf Region Security: A Case Study: The Dominance of a Regional Pole (Imposing Wills Scenario)

Assist lecturer Ayat Mudhafar Nouri
University of Baghdad / College of Political Science.
Ayatmudhafar700@gmail.com
, Prof. Dr. Shatha Zaki
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
zaki@gmail.com

Abstract:

This prospective study discusses the importance of the Gulf region's security as a vital region for the global economy, given its oil wealth and strategic geographic location. The study emphasizes that the regional rivalry between Saudi Arabia and Iran poses one of the most significant challenges to regional security, as each country seeks to expand its political and military influence. It warns of the possibility of one of the two

powers gaining dominance, which could lead to an imbalance of power and increased tensions and conflicts. Conversely, the study suggests that achieving a regional balance of power may be the best option to ensure security and stability through dialogue, enhanced regional cooperation, and respect for state sovereignty. The study emphasizes that sustainable stability requires collective efforts from the Gulf states and relevant regional and international powers

Keywords: security, Gulf region, competition and conflict, balance of power.

المقدمة:

تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، نظراً لموقعها الاستراتيجي ومواردها الغنية، وخاصة النفط والغاز التي تناولناها في الفصل الثاني من هذهِ الدراسة، وبسبب هذه الأهمية، تواجه المنطقة احتماليات أمنية معقدة تتراوح بين التهديدات التقليدية، مثل النزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية، إلى التحديات غير التقليدية، مثل الإرهاب، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والهجمات السيبرانية، والتغيرات المناخية المؤثرة على طبيعة العلاقة بين اقطاب منطقة الخليج ومع تزايد التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة، أصبح مستقبل الأمن الخليجي قضية محورية تتطلب استراتيجيات متكاملة وتعاوناً إقليمياً ودولياً لتعزيز الاستقرار.

إن التحولات الجيوسياسية العالمية، بما في ذلك محاولات التغير في موازين القوى الدولية، والتطورات في العلاقات بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، تلقي بظلالها على مستقبل أمن الخليج كما أن العلاقات بين دول الخليج نفسها تلعب دوراً رئيسياً في رسم ملامح المستقبل الأمني، حيث يمكن للتعاون المشترك عبر مجلس التعاون الخليجي أن يكون عامل استقرار، بينما قد تؤدي الخلافات السياسية إلى تعقيد المشهد الأمني فضلاً عن تنامي التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، الذي يفرض بدوره تحديات جديدة تستلزم تحديث القدرات الدفاعية والأمنية لدول المنطقة.

تعد التفاعلات الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية المبنية على أساس العداوة والصداقة أحد أسباب تعقيد معضلة الامن في منطقة الخليج ودفعت اللاعبين الأساسيين في المنطقة الى التسابق في جوانب عديدة من بينها سباق التسلح وفرض الارادات في أزمات المنطقة والتدخلات في شؤون الدول الأخرى بشكل مباشر او عبر الفواعل من غير الدول بوسائل أشبه استخدام القوة الذكية في سبيل انهاء هذا التنافس والصراع لصالح طرف مقابل بقية الأطراف لذا تتولد احتمالية انهاك الخصوم عبر هذهِ الوسائل لتحقيق احد اطراف الصراع الهيمنة على المنطقة.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في الاتي:

١ .الاستعداد للتحديات المستقبلية

٢ .تزايد احتمالات المواجهة وتسارع سباق التسلح

٣ .التدخلات الخارجية المتزايدة التي تفرض واقع الاصطفافات ضمن سياق المحاور الدولية

٤ .تعزيز السياسات الأمنية

٥ .ضمان أمن الطاقة والاقتصاد

٦ .توظيف التكنولوجيا في الأمن

٧ .تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

٨. تحقيق الاستقرار الاجتماعي

إشكالية البحث:

بروز قوى إقليمية طامحة في تحقيق النفوذ وتسارع الاحداث الأمنية في منطقة الخليج وسباق التسلح التقليدي والاستراتيجي الذي يؤدي الى استمرار عدم استقرار المنطقة. والذي تنطلق منه التساؤلات الاتية:

١. ما هو شكل العلاقة بين فواعل منطقة الخليج ؟

٢. ما هو شكل الصراع بين قوى المنطقة؟

٣. ما هي إمكانية تفوق احدى فواعل قوى المنطقة؟

٤. ما هي احتمالية حصول توازن قوى بين دول المنطقة؟

فرضية البحث:

ان التوازن الإقليمي بين قوى المنطقة الفاعلة يؤدي الى تحقيق الاستقرار وتقليص التدخلات الدولية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على مجموعة من مناهج البحث العلمي ومن بينها (المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الاستشرافي).

المطلب الأول

تفوق القوة المتنامية (هيمنة إيران)

ساهمت بعض الاحداث في مضاعفة القوة الإيرانية ورفع مستوى طموحها لتكون القوة الأولى في المنطقة ومن هذهِ الاحداث حرب الخليج الثانية، ومرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ودخول القوات الامريكية الى العراق، كذلك اضطرابات ما يعرف بالربيع العربي ٢٠١١، وما نتج عنه من فراغ القوى التقليدية، وبروز ظاهرة الفواعل العنيفة من غير الدول الذي ساهم في انشغال القوى التقليدية في الخليج من مواجهة هذا الخطر والدفع بهِ الى خارج أراضيها، لذا تعد إيران قوة إقليمية كبرى طامحة للهيمنة الاقليمية على الرغم من انها تعلن في خطابتها الرسمية عن دورها العالمي وتبدي رأيها في النظام الدولي والاحداث والتفاعلات الدولية الا انها تعلم ان هذا الامر خارج قدراتها الطبيعية، الا انها تبقى لاعباً رئيسياً داخل الإقليم وتسعى الى امتلاك الزيد من القوة وبناء استراتيجية التدخل في القضايا والأزمات الإقليمية كجزء من استراتيجية الدفاع عن امنها القومي، وان سعيها لتطوير برنامجها النووي هي محاولة منها لفرض حالة من توازن القوى في منطقة الخليج ضد القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة وبالمحصلة ميل ميزان القوى في المنطقة لصالح ايران لذا من المحتمل ان تستحوذ إيران على إدارة امن المنطقة وتحقيق الهيمنة الإقليمية.

اولاً. مؤشرات دعم الاحتمالية

تشير بعض المؤشرات التاريخية والحالية الى إمكانية تحقيق هذا السيناريو في ظل المتغيرات السياسية والأمنية السريعة داخل إيران والمنطقة ومنها:

١. لدى إيران إمكانيات هائلة من مصادر الطاقة كالنفط والغاز باحتياطيات هائلة التي تقدر بما يقارب (١٣) ترليون متر مكعب من الغاز و(١٩) مليار برميل من مكثفات الغاز وتملك ثالث اكبر احتياطي للنفط في العالم حيث ان قيمة صادراتها النفطية وصلت الى (٤٢) مليار دولار بحسب منظمة اوبك(OPEC 2025).

٢. تمتلك إيران قدرات تؤهلها للقيام بهذا الدور لاسيما القوات المسلحة وسهولة تحشيد الرأي العام ايدلوجياً كونها مركزاً عالمياً للإسلام الشيعي (الدرمكي 2024، ٢٦٢).

٣. تراجع ملف الاتفاق النووي (٥+١)، والذي يعطي لإيران هامش من الحرية للمضي في زيادة تخصيب اليورانيوم وصولاً لإنتاج القنبلة النووية التي ستغير المعادلة كلياً في المنطقة والعالم (كاي ٢٠١٤) ، مثل

تجربة كوريا الشمالية او حالة الهند والباكستان، في محاولة لإيران للاستعاضة عن استراتيجية دعم "محور المقاومة" بالردع الاستراتيجي النووي.

٤. انعدام وحدة الموقف الخليجي تجاه أزمات المنطقة.
٥. الدخول في تحالف استراتيجي مع روسيا مما يوفر دعامة الى حد ما لتحقيق الهيمنة.
٦. انقسام الموقف الغربي (الأوروبي) – الأمريكي حيال أزمات المنطقة.

ثانياً. كوابح تحقيق الاحتمالية

على الرغم من توفر العديد من مؤشرات تدعم قيام هذا السيناريو الا ان هنالك بعض التحديات التي تمثل عقبات امام تحقيق الاحتمالية ومنها:

١. خسارة إيران لأبرز حلفائها في المنطقة من الفواعل الرسميين مثل سوريا وغير الرسميين مثل فقدان قيادات مهمة في حزب الله أبرزهم السيد حسن نصر الله وقيادات من الصف الأول والثاني، وشبه انهيار لحركة حماس الفلسطينية واغتيال قادتها وشل بناها التحتية في الحرب على غزة(المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ٢٠٢٤).
٢. احتمالية شن ضربات (أمريكية– إسرائيلية) على مواقع المفاعلات النووية وبهذا يضعف دور إيران اقليمياً بل وحتى محلياً(غاردنر ٢٠٢٥) ، (فريحات ٢٠٢٥).
٣. احتمالية توافق دول مجلس التعاون الخليجي وإعادة تفعيله، بعد دخول لاعب رئيسي خارج منطقة الخليج الى خط الازمات والتفاعلات المتمثل بتركيا.
٤. احتمالية قبول ايران باتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة تعيد العلاقات بين الجانبين الى وضع اشبه بمرحلة "الشاه"، فبمجرد تفوق التيار الإصلاحي في ايران على التيار المحافظ وفي ظل ظروف معقدة تشهدها ايران فان العلاقات الاقتصادية والمشاريع هي مفتاح إعادة العلاقة مع وجود الرئيس "دونالد ترامب" الذي يميل للمشاريع الاقتصادية على حساب المشاريع السياسية، فالعلاقة المضطربة لم تبتدأ بها الولايات المتحدة بل ايران ما بعد الثورة وايران نفسها قادرة على اصلاح هذهِ العلاقات، مما يساهم في كبح جماح التيار المحافظ وهدفه المعلن في الهيمنة على المنطقة وطرد القوات الأجنبية وتصدير الثورة الى الخارج وما شابه ذلك من اهداف لم تؤدي سوى الى المزيد من الاضطرابات. بمعنى اخر ان الكابح في تحول إيران الى قوة مهيمنة سيكون من الداخل وبإرادة وطنية.
٥. ان رفع مستوى اختلال توازن القوى لصالح إيران سيكون حافزاً للولايات المتحدة لاستمرار وجودها في المنطقة لفرض توازن يحمي مصالحها

المطلب الثاني

تفوق القوة المدعومة دولياً (هيمنة السعودية)

اعتمدت دول الخليج العربية في تعديل ميزان القوة مع ايران على العامل الدولي لفترات طويلة عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة، وأبرز هذهِ الدول هي المملكة العربية السعودية الدولة الأكبر والأكثر نفوذاً في منطقة الخليج من حيث المساحة، عدد السكان، والاقتصاد، ما يمنحها موقعاً مهماً في صياغة التوازنات الإقليمية ومنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، كانت السعودية لاعباً رئيسياً في توجيه سياساته، وعمدت السعودية الى مبدأ التحالف من اجل توفير مظلة حماية لممارسة أدوار مهمة في المنطقة في اطار تنسيقي مع حلفائها الاستراتيجيون ولطالما شعرت السعودية بالقلق إزاء المنطقة وتعتقد ان الولايات المتحدة فشلت في تحقيق سياسة معتدلة تجاه تحقيق التوازن مما اعطي المجال (من وجهة نظرها) لإيران لتحقيق المزيد من المكاسب لذا تحاول السعودية موازنة موقعها امام طموحات ايران في الهيمنة على المنطقة، من خلال انتهاج سياسة دفاعية حمائية تهدف الى درء الخطر وتحقيق الردع وهو ما يثير احتمالية الاعتماد على نفسها في تحقيق الهيمنة على المنطقة بدعم خليجي وربما دولي.

اولاً. مؤشرات دعم الاحتمالية

تشير بعض المؤشرات الحالية الى إمكانية تحقيق هذا السيناريو في ظل المتغيرات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية ومنها:

١. نجاح اغلب دول الخليج العربي وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية من استقطاب رؤوس الأموال العالمية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة(وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ٢٠٢٥) ، والتي تعد رافعة وعنصر مهم في دعم وإنتاج الحلول السياسية في المنطقة لتكون مركزاً محورياً مدعوم من الجانب الدولي، فضلاً عن دورها في منظمة أوبك.
٢. مساهمة السعودية في إيجاد حل للأزمة الفلسطينية مما يؤهلها لفرض استراتيجيتها بسهولة ويسر كونها أنجزت ما لم تنجزه دولاً أخرى.
٣. امتلاك السعودية للقدرات العسكرية إذ تعد من أكبر الدول إنفاقاً على التسليح في العالم، حيث عززت قواتها العسكرية بشكل كبير خلال العقدين الماضيين(عبد الحميد ٢٠٢٢ ، ٧) ، مما يمنحها قدرة على التأثير في التوازنات الأمنية بالخليج.
٤. تعد مركزاً دينياً للعالم الإسلامي في ظل وجود الكعبة المشرفة والمسجد النبوي الشريف مما يتيح لها الفرصة في إمكانية توظيف هذهِ القدرات لتحقيق الهيمنة.

٥. بروز قادة شباب جدد في إدارة الملفات السياسية والأمنية على المستويين الوطني والدولي والذين يمتلكون تطلعات واهداف طامحة والاندفاع المناسب لتحقيق هذهِ الأهداف(نواهضة ٢٠٢٢، ٦٨-٦٩) ، فضلاً عن مواجهة المد الايدلوجي المتطرف، الذي يساهم في انهاء الأزمات الأمنية الداخلية وانهاء فكرة كون السعودية مركزاً لتصدير الإرهاب امام المجتمع الدولي.

٦. تبني سياسة دبلوماسية عالية الأداء التي حققت تقارب ولقاءات بين الولايات المتحدة وروسيا في سبيل انهاء الحرب الروسية- الأوكرانية(دينت ٢٠٢٥).

٧. تمتلك السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة، مستفيدةً من احتياطيات النفط الضخمة وصندوقها السيادي الكبير(جمعية الاقتصاد السعودية ٢٠٢٣) ، مما يسمح لها بممارسة نفوذها من خلال الاستثمارات والمساعدات المالية.

ثانياً. كوابح تحقيق الاحتمالية

تبرز مجموعة من الكوابح التي تعيق قيام هذا السيناريو في المستقبل القريب أبرزها:

١. **التوازنات الخليجية:** رغم قوة السعودية، فإن دول الخليج الأخرى، مثل الإمارات وقطر، تمتلك طموحاتها الخاصة وتسعى إلى الحفاظ على استقلالية قرارها(مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٥) ، مما يحد من النفوذ السعودي المطلق.

٢. **التقارب الإيراني-الخليجي:** رغم التوترات بين السعودية وايران، الا ان بعض دول الخليج، مثل عُمان وقطر، تحافظ على علاقات جيدة مع إيران(مجموعة مؤلفين ٢٠٢٣) ، مما يخلق تحديات أمام الهيمنة السعودية.

٣. **التدخلات الدولية:** تلعب القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، دوراً في التوازنات الخليجية(Barzegar 2010, 74-87) ، مما قد يحد من قدرة السعودية على فرض أجندتها بالكامل.

تجد الباحثة ان السعودية لا تطمح للهيمنة بل تسعى لان تبقى مركزاً رئيسياً للإسلام بشرط إيقاف محاولة هيمنة ايران في المنطقة العربية، بالتالي أي محاولة لإعادة هندسة منطقة الخليج تضمن عدم تدخل ايران في منطقة الخليج ستوافق عليها السعودية.

المطلب الثالث

تفوق القوة الطامحة (هيمنة تركيا)

تصنف تركيا دولياً على أنها قوة إقليمية ذات طموحات عالمية وهي عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما يضعها رسمياً ضمن المعسكر الغربي، لكنها في الوقت ذاته تتبع سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، تتأرجح بين الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) وروسيا، إضافة إلى نفوذها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

يمكن وصف تركيا وفقًا لموقعها الإقليمي والدولي بأنها: "قوة إقليمية ذات نهج جيوسياسي براغماتي بين الشرق والغرب". مما يؤهلها لإمكانية تحقيق التفوق الإقليمي وفرض سياسة الامر الواقع على دول منطقة الخليج بعد تركيا قطب إقليمي لا يمكن تجاهله في رسم السياسة الأمنية للمنطقة.

اولاً. مؤشرات دعم الاحتمالية

تتمتع تركيا ببعض المقومات الطبيعية والقدرات التي تساعد في تحقيق طموحاتها الإقليمية ومن بينها:

١. "**قوة إقليمية مستقلة ذات نهج براغماتي**(مجيد ٢٠٢٥): تتبع تركيا سياسة خارجية قائمة على تحقيق مصالحها القومية، دون التقيّد بتحالفات ثابتة فهي عضو في الناتو لكنها تختلف مع الولايات المتحدة وأوروبا في بعض الملفات، كما تمتلك علاقات متشابكة مع روسيا وإيران رغم التنافس في بعض القضايا.

٢. "**دولة ذات سياسة محورية بين الشرق والغرب** (الرحاحلة، ٢٠١٤ ، ٢) ": تلعب تركيا دور الوسيط بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، كما تسعى لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، والبلقان.

٣. "**دولة ذات توجه أوراسي–أطلسي مختلط** (لارابي ٢٠١١، ٥١–٥٢) ": رغم ارتباطها التقليدي بالمحور الغربي (الناتو، العلاقات مع الاتحاد الأوروبي)، إلا أنها تتبنى أحياناً سياسات تقارب مع القوى الأوراسية مثل روسيا والصين، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة.

٤. "**قوة جيوسياسية إسلامية صاعدة**(الحروب ٢٠٠٨، ٣٣): نظراً لدورها في العالم الإسلامي، وسياستها النشطة في دعم بعض الحركات الإسلامية (مثل الإخوان المسلمين) تسعى تركيا لأن تكون زعيمة للعالم الإسلامي لأكبر طائفة فيه، خاصة في ظل تراجع الدور العربي التقليدي.

ويمكن وصفها من منظور امتلاكها القدرة على التفوق هو الاتي:

١. **عسكرياً**: هي حليف أطلسي ذو نهج مستقل إذ تعد تركيا عضو رئيسي في حلف الناتو وتمتلك ثاني أكبر جيش في الحلف، فضلاً عن امتلاكها قاعدة صناعية عسكرية متطورة (مثل الطائرات المسيّرة "بيرقدار" وصواريخ سونغور)، فضلاً عن امتلاكها عدة شركات متخصصة في مجال الصناعات العسكرية وعلى الرغم عضويتها في

الناتو، تتعاون مع روسيا في شراء منظومة (S-400)، مما يخلق تناقضاً في علاقتها مع الغرب، وتخصص تركيا موازنة سنوية تتجاوز ٨٠ مليار مع امتلاكها لترسانة عسكرية متقدمة مقارنةً بدول المنطقة، ينظر الشكل رقم (٤-١).

٢. **اقتصادياً:** تعد تركيا قوة إقليمية ذات اقتصاد متذبذب ومن ضمن أكبر ٢٠ اقتصاداً عالمياً (G20)، لكنها تعاني من تقلبات اقتصادية بسبب التضخم وسعر الفائدة وتعتمد في تجارتها مع أوروبا، لكنها توسع علاقاتها مع روسيا والصين والخليج بذات الوقت، كما استثمرت في مشاريع ضخمة مثل طريق الحرير الصيني وممر الطاقة التركي(باكير ٢٠١٧) ، مما يعزز دورها كجسر اقتصادي بين الشرق والغرب.

٣. **دبلوماسياً:** تركيا ذات سياسة براغماتية متغيرة وتتبع سياسة "التوازن بين القوى"، فتتعاون أحياناً مع روسيا وإيران، وأحياناً مع الولايات المتحدة والناتو، وتحاول لعب دور الوسيط في النزاعات، مثل دورها في الحرب الأوكرانية (اتفاق الحبوب مع روسيا) إذ لديها طموح زعامة إسلامية، ما يجعلها على خلاف أحياناً مع بعض الدول العربية، لكنها تعزز التقارب الاقتصادي معها مؤخراً(مركز الإمارات للسياسات ٢٠٢٤).

٤. **جيوسياسياً:** تعد تركيا قوة أوراسية ذات طموحات إقليمية وتجمع بين الهوية الأوروبية (عبر الناتو والاتحاد الأوروبي) والهوية الآسيوية (عبر منظمة الدول التركية وآسيا الوسطى)، وتسعى لتوسيع نفوذها في البحر المتوسط (ملف الغاز)، والشرق الأوسط (سوريا والعراق)، والبلقان، والقوقاز (عبر دعم أذربيجان).

٥. **عملية اتخاذ القرار:** تتسم القيادة في تركيا بإمكانية واريحية اتخاذ القرار من قبل رئيس الجمهورية بعد التعديلات الدستورية التي اجراها الرئيس للولاية الثالثة "رجب طيب اردوغان" فضلاً عن طبيعة شخصية الرئيس التي لديها الرغبة لعودة تركيا كلاعب رئيسي إذ يصب اهتمامه ويركز في استراتيجية الدولة على الملف الخارجي ويخصص جزء كبير من الموازنة لصالح هذا الهدف(النجم ٢٠٢٠).

الشكل رقم (٤-١)

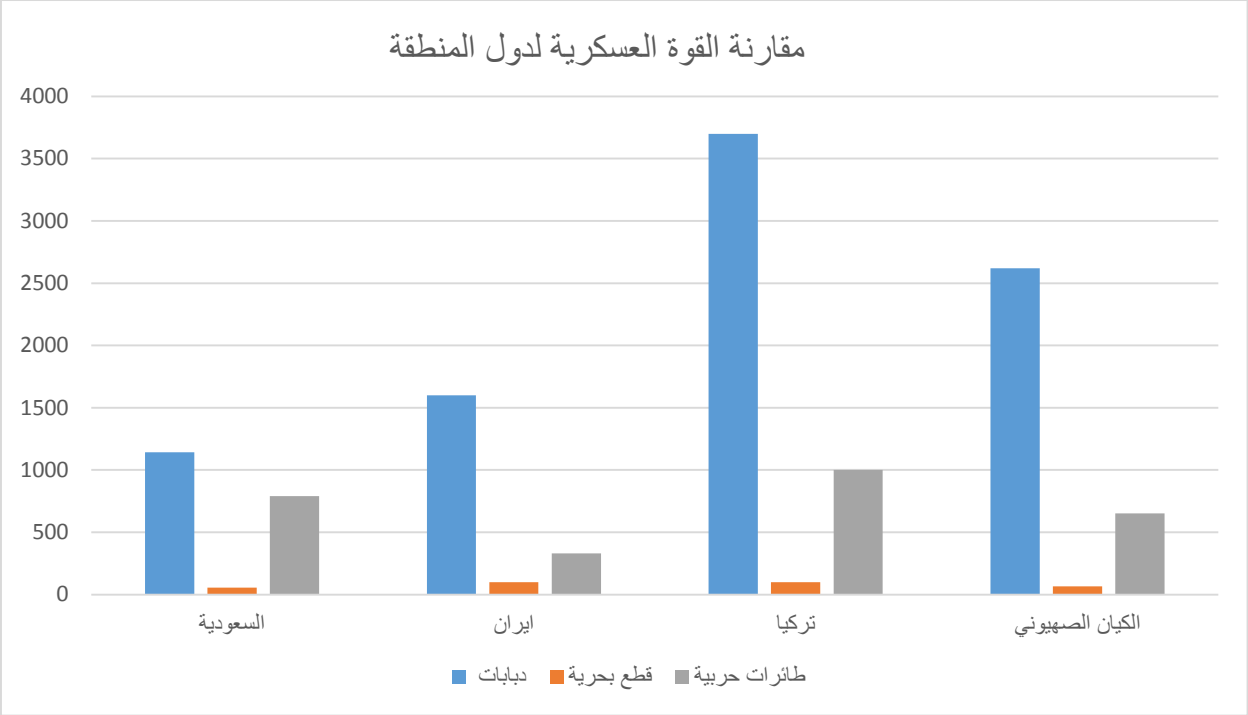

المصدر: نقلاً عن(أبو سعدة ٢٠١٨، ١٠).

الشكل (٤-٢): الميزانية العسكرية بـ(المليار دولار) السنوية

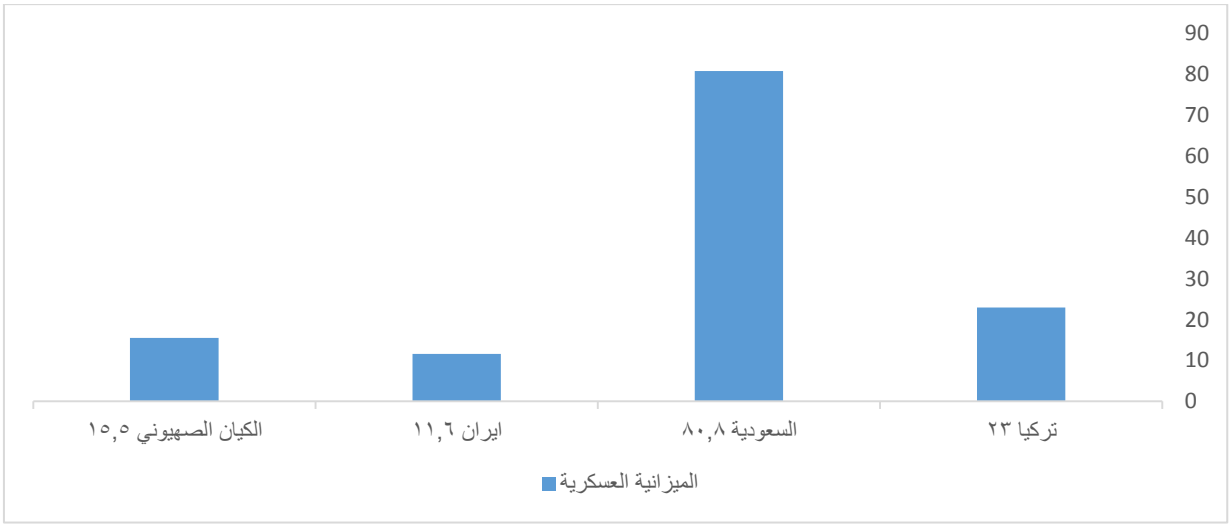

المصدر: نقلاً عن(أبو سعدة ٢٠١٨، ١٠).

اذاً تعد تركيا دولة ذات توجه "أوراسي-أطلسي مختلط"، تلعب دور القوة الإقليمية المستقلة، وتسعى لموازنة تحالفاتها بين الغرب والشرق وفقاً لمصالحها القومية.

ثانياً. كوابح تحقيق الاحتمالية

على الرغم من المؤشرات العديدة التي تدعم بروز تركيا كقطب إقليمي مؤثر على منقطة الخليج الا ان هنالك فواعل دولية وإقليمية فضلاً عن بعض الظروف التي تمثل كوابح امام تحقيق هذا السيناريو وهي:

١. احتمالية الصدام بين النظام السوري الجديد المدعوم من تركيا مع قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية مما يضعف من احتمالية تفوق تركيا اقليمياً.
٢. رفض القوى الإقليمية الاخرى تفوق تركيا ومواجهة هذهِ المحاولة بعدة خطوات تساهم في تقليص نفوذها.
٣. احتمالية عدم فوز رجب طيب اردوغان لولاية رابعة لأسباب عديدة تؤدي الى تغيير في شكل واهداف السياسة الخارجية التركية والانكفاء على ذاتها لمعالجة التضخم والمشاكل الاقتصادية الأخرى عبر إعادة تبني سياسة تصفير المشاكل مع الجيران.
٤. ان إيقاف حزب العمال الكردستاني عملياته العسكرية رفع جميع المبررات التي كانت تتخذها تركيا في سبيل حماية امنها القومي مما يولد ضغوطاً دولية مانعة للتوسع التركي في المنطقة.

يتبين مما تقدم، ان تركيا هي لاعب مهم ومؤثر على امن منطقة الخليج (على الرغم انها ليست جزءاً منه) وفي الشرق الأوسط بشكل عام بواسطة الخيوط الكثيرة والمهمة التي تمسك بها، وترسم وتحرك بها كل هذه السيناريوهات التي توشك ان تأخذ المنطقة برمتها معها في اتجاه مختلف عن الوضع الحالي.

ولولا ان خطط تركيا تحظي بدعم واضح من قبل الولايات المتحدة، لما توفرت لديها القدرة على تنفيذها بهذه الدرجة العالية من الثقة والنجاح، إذ ان الطرفان يقومان بتوزيع الادوار ويتقاسمون المصالح فيما بينهم، تركيا في الواجهة كدولة شرق اوسطية اسلامية معتدلة، ويتمتع رئيسها "رجب طيب اردوغان" بكاريزما وحنكة سياسية كبيرة، ولها جسور سياسية ممتدة في كل اتجاه في طول المنطقة العربية وعرضها وعلى الصعيد الدولي الواسع، هذا بينما تقف امريكا واسرائيل وراءها بالدعم المخابراتي الذي يفتح امامهم بطبيعة الحال الكثير من الابواب المغلقة، ونستطيع القول ان تركيا هي شريك الامريكيين وكذلك (للكيان الصهيوني) الموثوق فيه اكثر من غيرها من دول الشرق الاوسط لأنها تعرف قواعد اللعبة وحدودها ودورها فيها حتى لا تخرج عن الخط الاستراتيجي المرسوم لها، وهي لا ترى في ذلك تعارضاً مع طموحاتها وتطلعاتها الاقليمية المتنامية، للحصول بها ومن خلالها علي مكانة القوة الاقليمية الأولى والانطلاق منها لتحقيق مكانة دولية مرموقة في النظام السياسي الدولي تتجاوز الشرق الاوسط بحدوده الضيقة الي ما هو ابعد مدي منه بكثير وهذه هي طبيعة الرئيس اردوغان الطموحة بديناميكيته السياسية الكبيرة.

ومن جانب آخر، فانه مما يفتح الطريق واسعاً امام هذا المخطط الثلاثي في الشرق الاوسط، هو ان القوتين الاقليميتين الكبيرتين الاخريين وهما مصر وايران لا تشكلان عقبة مهمة في طريقه او تحدياً خطيراً له فمصر قوة اقليمية مسالمة تتبع سياسة خارجية محايدة ومتوازنة في محاورها وعلاقاتها ولا ترى في اقامة المحاور والتحالفات الاقليمية مصلحة لها، وهو ما يجعلها قوة امر واقع وليست قوة تغيير مثل تركيا او اسرائيل، وهي لذلك لا تحتفظ بجندي مصري واحد خارج اراضيها ولا بقاعدة عسكرية واحدة خارج حدودها، وهي ترى في سياستها الخارجية المتوازنة بتوجهاتها السلمية الضمان المناسب لحماية امنها القومي، فهي مع النأي بنفسها عن التورط في صراعات المنطقة وترى فيه تهديداً حقيقياً هي في غنى عنه لأمنها واستقرارها ولمصالحها القومية العليا، وهو ما تؤكده دائما في كافة تصريحاتها.

واما إيران، فان وضعها وسياساتها الاقليمية تختلف جذرياً عن مصر، فهي قوة تغيير تحت شعارات اسلامية وليست قوة امر واقع، ودأبت ولعقود طويلة على بناء تحالفات وقواعد متقدمة لها في عدد من الدول العربية وتحديدا في لبنان والعراق وسوريا واليمن تحت اشراف حرسها الثوري، لكن مشروعها الشرق اوسطي مني اخيراً بالفشل وقارب على نهايته مع الهزائم العنيفة والمتلاحقة التي منيت بها اذرعها المسلحة في لبنان وسوريا وتوشك ان تلحق بها اليمن، وصولاً اليها هي نفسها بالحرب الامريكية الاسرائيلية المتوقعة عليها لتدمير برنامجها النووي، وقد يكون هناك مخطط لإسقاط نظامها الديني الحاكم بتفجير انتفاضة داخلية تقودها قوى المعارضة ضده على غرار ما حصل من تغير في النظام السوري وفي كل الاحوال تبقي ايران في خطر حقيقي قد يخرجها من فئة القوى الاقليمية الرئيسية والكبرى في الشرق الأوسط، ليجعلها تتكفئ على نفسها بحثاً عن حلول لمشكلاتها وازماتها الداخلية المتفاقمة.

المطلب الرابع

احتمالية توازن القوى الإقليمية

يرتبط مفهوم توازن القوى بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية وتتعدد استعمالات المفهوم بعدهِ عملية تؤثر على سلوك الدول وتوجهات الفاعلين في النظام الدولي حيث ان مفتاح توازن القوى هو الأنماط المتكررة لسلوك الدول في البيئة الدولية غير المستقر، فضلاً عن انها وسيلة لتأمين استقلال الدول، وهذهِ ابرز مزايا توازن القوى، ويفترض منهج توازن القوى ان المجتمع الدولي غير متكافئ فهنالك فاعلون أقوياء واخرون ضعفاء، ولن يتم التغلب على عدم التكافؤ بدون عملية التوازن; لضمان عدم هيمنة فاعل دولي معين على الاخرين، كما يرتبط توازن القوى بتصورات الدول عن الواقع والمصالح القومية واولويات الامن بنماذجها المختلفة كالأمن الإنساني والاقتصادي وغيره، وان سعي الدول لموازنة قوتها مع قوة الاخرين لا يحقق الامن الداخلي فقط بل يتعدى ذلك

الى تحقيق امن واستقرار الإقليم الذي تنتمي اليه وتتفاعل معه، وهو ما أشار اليه "هنري مورجن ثاو" بقوله: "ان توازن القوى سياسة حتمية ووسيلة لتحقيق امن المجتمع الدولي(شبهان ٢٠١٥، ١١-١٩)".

يشير (كينيث والتز) Kenneth Waltz، في كتابه (نظرية السياسة الدولية)، الى ان الدول تتصرف بطرائق تؤدي الى تشكيل تحالفات بغرض تحقيق التوازن، إذ ان السلوك الذي تختاره الدولة سواء بالتوازن Balancing أو بالمسايرة Bandwagoning يعتمد على طبيعة وبنية النظام الدولي إذ تعمل الدول بهدف زيادة امنها على تشكيل تحالف يحقق التوازن ضد الدولة القوية الصاعدة التي تحاول الهيمنة على المنطقة وليس الانضمام الى محور هذهِ الدولة، في محاولة لإعادة التوازن الى نصابهِ وهي بذلك تفضل الانضمام الى عدة دول ضعيفة لتحقيق التوازن ضد الطرف القوي لدرء الخلل الذي قد يصيب عملية التوازن (Waltz 1979, 117). ومن هذا المنطلق، تناقش الباحثة خيار او احتمالية قدرة دول الخليج على تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال تحقيق مفهوم توازن القوى الإقليمي من خلال تحليل مكونات النسق الخليجي الإقليمي وعلاقته مع النظام الدولي ودراسة امكانية قوى المنطقة على تحقيق هذا التوازن فيما بينها، بمعنى تحقق قناعة لدى فواعل المنطقة من ان التوازن هو السلوك السائد في السياسة الدولية وان المسايرة مع قوة صاعدة امر فيه مخاطر عديدة وسبب أساسي في تصاعد وتيرة الازمات. وبالعودة الى "مورجن ثاو" فقد حدد أربعة مضامين لمفهوم توازن القوى وهي (الدرمكي ٢٠٢٤، ٢٤١):

١. السياسة التي تهدف الى احداث توزيع معين للقوة.
٢. هي الوصف الواقعي للوضع الذي توجد عليه شؤون السياسة الدولية.
٣. انها توزيع مساوي للقوة داخل نسق معين.
٤. هو مصطلح يصف شكل توزيع القوى السياسية في العلاقات الدولية.

ويشترط تحقيق توازن القوى وجود اتصال دائم بين دول النسق من اجل دعم ثبات نسق الاستقرار ويكون على شكلين: اما "**توازن ثابت**" الذي يفسر حالة التعايش والاستقرار أو "**توازن متحرك**" الذي يتمثل بسياسات الدول للحفاظ على هذهِ الحالة، إذ تقوك الدول بالتفاعل باستمرار لتحسين شروط الوضع القائم وتنشأ على أثره قواعد اللعبة وفق آليات عمل توازن القوى داخل النسق، والتي حددها "اورجنسكي" في ستة آليات: (التسلح، الاستحواذ على الأرض، انشاء مناطق عازلة، التحالفات، التدخل في شؤون الآخرين، سياسة فرق تسد) (شبهان ٢٠١٥، ٦٣). وهي آليات فاعلة في توازن الانساق. ويكون العامل الدولي محدداً لتحرك دول الإقليم بوصفه متغيراً اساسياً في معادلة التوازن الإقليمي، وثمة ترابط واضح بين توازن القوى الدولي وتوازن الانساق الإقليمية (الفرعية) ويؤثر احدهما بالآخر، وهذا ما تؤكد عليه نظرية النظم السياسية وترى في توازن القوى الإقليمية انها

وحدة تحليل وسطية بين النظام الدولي والدولة القومية حيث تدرس النظرية طبيعة التفاعلات والعلاقات الإقليمية وتأثير العامل الدولي على مثل هذهِ التفاعلات، وتبعية أو استقلالية التفاعلات الإقليمية عن النظام الدولي، وتتحدد العلاقة بين الطرفين ضمن نسق إقليمي وفق عدة شروط تتمثل في (الدرمكي 2024، ٢٤٣):

١. المصالح المشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي.
٢. مكانة القوى الإقليمية داخل النسق الإقليمي.
٣. الوضع الاستراتيجي للنسق الإقليمي ذاته.
٤. قوة دول الإقليم وقدرتها على حماية امنها واستقلالها وسيادتها.
٥. أهمية الإقليم للقوى الإقليمية.

وللنظام الإقليمي أربعة وظائف رئيسية يقوم بها وهي: وظيفة التكيف، ووظيفة الحماية والامن، ووظيفة تحقيق الأهداف، ويتطور النظام الإقليمي بناءً على عملية رفع مستوى التوافق بين وحداته.

تعد الازمات المتلاحقة في الخليج العربي بسبب الصراع والتنافس بين اقطاب المنطقة ومن بينهم المملكة العربية السعودية وايران دون ان يكون هنالك دور حقيقي للفواعل الدولية وابرزها الولايات المتحدة في حسم هذا الصراع، أحد أسباب اندفاع روسيا والصين لدعم عملية اصلاح الامن في المنطقة عبر أعادة هندسة الامن فيها لتحقيق مصالحها الاقتصادية إذ تدعم كلاً من روسيا والصين مفهوم الامن الجماعي الإقليمي كبديل عن الهيمنة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وان تكون روسيا وسيطاً قوياً من خلال انشاء تحالف بين فواعل المنطقة لتعزيز الضمانات الأمنية المتبادلة بمقابل تقنين وعقلنة انتشار القواعد العسكرية في منطقة الخليج، ويضم هذا التحالف دول مجلس التعاون الخليجي وايران بالتوافق مع روسيا والصين واقتناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وفي هذا السياق وعلى مستوى التاريخ المعاصر وفي سياق توازن القوى الإقليمي يأتي دور الطرف العازل اذي تحدث عنه "بوزان و ويفر" والذي يعمل كحاجز للصدامات الأمنية، وبالإمكان تطبيق هذا الدور على العراق بامتلاكه مقومات جغرافية وبشرية وموارد متوازنة تشير الى امكانية تأديته دور السد وجدار الصد ضد الاندفاع الإيراني تجاه العمق العربي، أو بالعكس، وبإمكان العراق ان يكون حجر التوازن والعمق الاستراتيجي في معادلة التوازن الاستراتيجي، وبإمكان العراق ان يكون مركزاً منتجاً للديناميكيات الأمنية في المنطقة، وهذا ما تشير اليه نظرية باري بوزان، لذا فأن أي توازن إقليمي قادم لا بد له من الاخذ بنظر الاعتبار دور العراق الموازن ضمن هذهِ المعادلة (العلي، ٢٨٧). وفي ظل هذهِ الاحتمالية فإن توازن القوى الإقليمية وفق منظور "باري بوزان" تستدعي من اقطاب منطقة الخليج العمل على التحرر من التهديد والحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير الخارجية، والحفاظ على الحد الأدنى للأمن وهو البقاء، هذهِ المخاوف تدفع هذِ الدول الى بناء

علاقات متبادلة مع بعضها البعض لتحقيق الاستقرار الإقليمي والذي سيدفع بدوره الفواعل الدولية مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين الى التعامل معها كوحدة واحدة كما يحصل في الهند والباكستان، وهو أحد اشكال توازن القوى المتمثل بـ "التوازن الثابت" الذي تحدثنا عنه مسبقاً.

وهذا ما تقدم بهِ باري بوزان في مركب الامن الإقليمي بانه: "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمن أو إزالة الأمننة أو كليهما معاً مترابطة لدرجة انه لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بشكل معقول بمعزل عن بعضها البعض"(٤٤، Buzan). وأوضح "حامد ربيع" ان الامن الإقليمي يعبر عن سياسة دول إقليم واحد للتعاون فيما بينها من اجل منع انفراد أي قوة بشؤون هذا الإقليم، او دخول قوة خارجية(العلي، ٢٨٧) ، لطالما ارتكز الامن والاستقرار في منطقة الخليج على التوازن بين العراق وايران والمملكة العربية السعودية ومع ذلك استمرت ظاهرة عدم الاستقرار، إذ ان أي تقدم يحرزه أي طرف في بناء القوة الوطنية يشكل تهديداً على الأطراف الأخرى، ويدفع باتجاه سباق التسلح، مما ولد الحاجة الى وجود طرف رابع لديه القوة للحفاظ على التوازن بين اطراف المنطقة. وعلى هذا الأساس انتهجت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج مع كل من العراق وإيران، وبعد عام ٢٠٠٣، عملت على تثبيت حالة التوازن كبديل عن الاحتفاظ بتواجد عسكري، ومع اتساع الفجوة بين إيران والدول العربية، شهدت المنطقة نفوذاً متزايداً للقوى العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اشتداد هذا التنافس مع الحروب بالوكالة بين إيران والسعودية.

اولاً. مؤشرات دعم الاحتمالية

تشير بعض المؤشرات الراهنة والمستقبلية الى إمكانية تحقيق هذا السيناريو في ظل المتغيرات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية ومنها:

١. تبوء "دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة والمعروف بنهجه البراغماتي في التعامل مع القضايا الأمنية والسياسية بطريقة الربح والخسارة، في محاولة منه لإشراك الفواعل الدولية الأخرى لتحمل أعباء تحقيق الامن مما قد يدفع الولايات المتحدة لقبول هذا السيناريو (الرزرازي ٢٠٢٤).
٢. اعتراف وتصريح الولايات المتحدة حول تقليل الاعتماد على واردات نفط الخليج وإعادة تفعيل انتاج النفط في الولايات المتحدة واغراق السوق وتخفيض أسعار الطاقة(كلاوسون، ٢٠٢٠) ، مما يولد انطباع بتقليل التزامات الولايات المتحدة بأمن منطقة الخليج.
٣. تولد شعور لدى قادة دول الخليج العربي باحتمالية مغادرة الولايات المتحدة عاجلاً ام اجلاً من المنطقة لذا يحاول قادة المنطقة البحث عن بدائل ضامنة للأمن ومن بين هذهِ الاحتماليات الضامنة هو السيناريو المذكور، وفي المقابل يحاول كلاً من روسيا والصين تنفيذ سياسة ملء الفراغ.

٤. تشير احصائيات ناقلات النفط الى ان المملكة العربية السعودية رفعت من كميات النفط المرسلة الى الصين فضلاً عن تبادل الزيارات الرسمية لقادة الدولتين مما يشير الى رفع مستوى الشراكة الاستراتيجية وقبول الصين الداعمة لمشروع توازن القوى في منطقة الخليج كضامن دولي لهذهِ الشراكة(مجموعة باحثين ٢٠١٩).

٥. تواجه المملكة العربية السعودية ازمة اليمن لوحدها منذ سنوات طويلة ولم تحسم بعد وبذلك من غير المستبعد تقديم روسيا كوسيط لإنهاء ازمة الملف اليمني والحد من الدعم الإيراني لجماعة الحوثي مقابل تطبيق هذا السيناريو الذي يصب في صالح روسيا.

٦. تواجه إيران في السنوات الأخيرة أزمات داخلية وخارجية امنية واقتصادية تدفع بالتيار الإصلاحي ليكون البديل الناجع لهذه الازمات والقبول بمبادرة تحقق الاستقرار لإيران والمنطقة والتعامل بمنطقية مع الاحداث الدولية، مما يدفع باتجاه تحقيق هذا السيناريو.

٧. مشروع طريق التنمية(*) الذي يعمل عليه العراق سيعمل على توحيد المصالح لدول المنطقة والعالم وتقريب وجهات النظر بهدف المصالح المشتركة، مما يساهم في دعم تحقيق هذا الاحتمال.

ثانياً. كوابح تحقيق الاحتمالية

تشير بعض الحقائق الى بروز كوابح امام تحقيق هذا السيناريو بعد تطبيق الباحثة لنظرية الواقعية الجديدة التي ترتكز على نهج أكثر علمية وتبني طبيعة بنية النظام بدلاً عن الركون الى طبيعة شخصية صانع القرار والتي ترى ان بقاء الدولة يعتمد على موقعها في النظام من خلال رفض أي سلطة أخرى غير سلطتها لتحميها من الاخرين وهي بذلك تسعى للحفاظ على بقائها ذاتياً، وان تحقيق الاستقرار الأمني الدولي من خلال السعي

(*) **طريق التنمية:** مشروع طريق التنمية في العراق "يستهدف" بشكل مباشر خط نقل قناة السويس البحرية، معلنة انه سيكون المنافس الرئيس للقناة في العالم، وان مشروع طريق التنمية الذي سيربط العالم الشرقي بالغربي بطرق التجارة، والممتد على مساحة ٧٤٠ ميل، سيحول العراق الى الممر التجاري الأول في العالم، ملغياً بذلك المكانة الاقتصادية التي تحظى بها قناة السويس والتي تعتمد عليها مصر في تمويل جزء كبير من ميزانيتها، فضلاً عن ان مشروع طريق التنمية وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذه ومنها مروره عبر مناطق تسيطر عليها فصائل وعشائر مسلحة قد تكون لها اهداف تتنافى مع اهداف الدولة العراقية وطريقة تنفيذها للمشروع، الا ان المشروع سيحول العراق من بلد نفطي الى بلد تجاري مهم، الامر الذي رجحت ان يقود الى "خلافات" مع الحكومة المصرية التي سيتأثر اقتصادها بنجاح المشروع ودخوله العمل، مشددة أيضاً على ان نجاح المشروع بات "امراً حيوياً" لدول العالم وخصوصاً الدول العظمى بعد تعرض طرق التجارة الدولية المارة عبر قناة السويس لخطر الاستهداف العسكري من قبل قوات الحوثي في اليمن. للمزيد يُنظر : (صحيفة وول ستريت جورنال ٢٠٢٥)

المتواصل في زيادة ومضاعفة عناصر قوتها. ومن هذا المنطبق نجد ان هنالك بعض المؤشرات التي تعمل ككوابح في سبيل تحقيق هذا السيناريو، ومنها:

١. صعوبة اقناع الفواعل في منطقة الخليج للجلوس الى طاولة الحوار.
٢. على الرغم من محاولات روسيا للعودة الى المنطقة الا ان الواقع يشير ان روسيا تلعب دور المحايد مع جميع اطراف منطقة الخليج وتتجنب تبني موقف واضح يدعم تحقيق الاستقرار(المرهون ٢٠١١، ١٧) ، (ياسين ٢٠١٩).
٣. تتصف العلاقة بين روسيا والصين بغير المتماثلة والمؤقتة فهي ليست تحالف استراتيجي وهذهِ العلاقة رهينة بتطور مصالح الصين في المنطقة والتي تعتمد على ملف الطاقة المتغير والذي يصعب التنبؤ بهِ في محاولة لتنويع مصادر الطاقة بديلاً عن الاعتماد على استيراد النفط من روسيا مما يصعب من محاولة الاتفاق على موقف موحد تجاه منطقة الخليج.
٤. قد تعمل دول الخليج (مجتمعةً) لتبني منظومة امنية استخبارية في مواجهة إيران بدلاً عن الدخول في تحالف او تنفيذ سياسة امنية تكون مفاتيحها بأيدي الاخرين ومحاولة إعادة تجربة الاعتماد على الفاعل الدولي لتوفير الحماية.
٥. في حالة عدم التوصل لآلية تضمن السلام في المنطقة دون التعرض للكيان الصهيوني او ممرات التجارة فان الفاعل الدولي الغربي لن يقبل بأية معادلة للأمن بعدم توفر الشرطين المذكورين.

التحليل المنطقي للوضع الحالي للمنطقة من وجهة نظر الباحثة، يشير الى بروز مثلث يشكل توازن القوى الاقليمية بأضلاعه المتمثلة بـ (دول مجلس التعاون الخليجي) وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وإيران، ويمثل الضلع الأخير العراق بأخذه دور (حامل الميزان) لتحقيق توازن القوى الإقليمي بما يحقق الاستقرار للمنطقة شريطة توفر ضمانات للفاعل الدولي بعدم التعرض لمصالحها في المنطقة.

وبالعودة الى أفكار "باري بوزان" حيال امن الإقليم، بالإمكان تفسير سياسات توازن القوة بين فواعل دول الخليج بانها سياسات صراعات امنية بالمقام الأول، الا انه بالإمكان العمل على تحويلها الى سياسات تقارب دائم عن طريق تفكيك فكرة التنافس وتدعيم فكرة تشابك المصالح، والتي تؤكد على انه على الرغم من تعدد ملفات الصراع بين دول الخليج الا انه لا يجب حصر الخلاف في الصراع الأمني بل يجب إيجاد حلول غير صراعية تدعم بناء الثقة المتبادلة وتخد من عملية سباق التسلح وخفض التوترات بين فواعل المنطقة، مما يدفعها الى تبني تصورات لتحقيق اطار امني شامل في المنطقة.

ولكي يكون العراق الوسيط حامل ميزان توازن القوى الإقليمي والحائز على ثقة دول المنطقة والعالم بهدف تحقيق الاستقرار(أحمديان ٢٠٢٥)، عن طريق تطبيق نظرية "مركب الامن الإقليمي" على صانع القرار فيه ان يتبنى استراتيجية متوسطة المدى تشمل الآتي:

اولاً. تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج من خلال الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية.

١. العمل على تقريب وجهات النظر من خلال الوساطة بين الدول (٥+١) وإيران. للتوصل الى اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي الإيراني بسبب عدم إمكانية جلوس الجانبان على طاولة الحوار بشكل مباشر(تفاصيل رسالة ترامب لخامنئي ٢٠٢٥).
٢. تنشيط العلاقات الدبلوماسية بين أطراف دول الخليج من خلال الوساطة العراقية لإعادة افتتاح السفارات والقنصليات بين دول الخليج.
٣. تحول العراق من حامل الرسائل بين الأطراف المتنازعة، الى منشأ لتلك الرسائل بين فواعل دول المنطقة بهدف معالجة الخلافات وتطمين الأطراف في ملفات عديدة أبرزها الاحداث الجديدة في سوريا واليمن ولبنان أي يأخذ العراق دور الدولة الضامنة وحامل الميزان في المنطقة (بديوي ٢٠٢٤).
٤. تبني العراق لدور الوسيط في حل خلافات دول الخليج العربي فيما بينها من جهة ومع بقية دول المنطقة من جهة أخرى.

ثانياً. تطوير التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويتم ذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهم امنية لمواجهة التحديات المشتركة او تأسيس مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مقره العراق. فضلاً عن تعزيز التنسيق الأمني عبر تبادل المعلومات الاستخبارية بين العراق ودول الخليج وتمرير المعلومات بين إيران ودول الخليج العربية للتصدي للجرائم العابرة للحدود.

ثالثاً. تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري عبر مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

يعد الاقتصاد الشريان الأساسي لضمان امن واستقرار المنطقة ويتطلب تحقيق ذلك قيام العراق بعدة خطوات أبرزها:

١. توقيع اتفاقيات تجارية حرة لرفع مستوى التبادل التجاري بين العراق ودول الخليج.
٢. اشراك إيران في مشروع طريق التنمية الجديد، لتكون جزء من الدول المستفيدة بطريقة مشروعة من نتائج تأسيس المشروع.
٣. تشجيع الاستثمارات لدول منطقة الخليج في البنى التحتية والطاقة والزراعة في العراق مع رفع العقبات القانونية والمالية لتأسيس بيئة آمنة لاستقطاب شركات دول منطقة الخليج بشكل أكبر.

٤. انشاء مناطق اقتصادية مشتركة لتعزيز التعاون التجاري والصناعي.
٥. تطوير مشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة مع دول المنطقة.
٦. اكمال ربط العراق بشبكة الكهرباء الخليجية لتامين مصادر الطاقة وتحقيق التكامل الطاقوي(عبود ٢٠٢٥).
٧. تفعيل التعاون في قطاع الطيران مع دول المنطقة من خلال الاتفاقيات الثنائية والجماعية.

رابعاً. دعم المبادرات الثقافية والتعليمية لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب.

تعد أهمية تعزيز الثقافات المجتمعية ذات أولوية لا تقل عن امن المجتمعات إذ انها تساهم في خلق رأي عام داخلي ضاغط باتجاه صناع القرار نحو بناء سياسة خارجية متزنة او تتسم ما بين الصداقة والتعاون لذا من الضروري العمل على الاتي:

١. توقيع اتفاقيات تبادل ثقافي وأكاديمي لتعزيز التفاهم بين الشعوب.
٢. دعم العراق لبرامج التبادل العلمي للطلاب والباحثين من دول منطقة الخليج في العراق كخطوة أولى ثم تعزيز هذا التبادل بين دول المنطقة نفسها.
٣. تنظيم فعاليات ثقافية وفنية مشتركة لتعزيز الهوية الإسلامية الجامعة لدول المنطقة.

خامساً. إنشاء منصات حوار إقليمية لمناقشة القضايا المشتركة وتعزيز الثقة.

مساهمة العراق في تعزيز العلاقات السياسية من خلال تأسيس لجان برلمانية مشتركة لتنسيق السياسات تبتعد عن الصبغة القومية وتركن الى الأهداف المشتركة في المنطقة. فضلاً عن تشجيع العراق لزيارة الوفود الرسمية ورجال الاعمال لتعزيز العلاقات الثنائية وانشاء منتديات حوارية ومؤتمرات إقليمية تجمع المسؤولين الحكوميين والخبراء لدول المنطقة لمناقشة التحديات الحالية والمستقبلية بشفافية.

وفي هذهِ الحالة، على صانع القرار ان يرسم سيناريوهات للأدوار الدولية تجاه منطقة الخليج ان تم تطبيق نظرية مركب الامن الإقليمي بوساطة عراقية، فمن الطبيعي ان يكون هنالك دور للفواعل الدولية تجاه منطقة الخليج في حال إعادة هندسة المنطقة بعيداً عنها، وأبرز هذهِ الفواعل هو دور الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج في حال حصول اتفاق دبلوماسي وسياسي بين إيران والسعودية تحت مظلة مركب الأمن الإقليمي الذي سيكون متعدد الأبعاد، ويتوقف على طبيعة الاتفاق ومدى تأثيره على المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن بشكل عام، يمكن تحديد أبرز المواقف المحتملة للولايات المتحدة كما يلي:

١. إعادة تقييم التحالفات والاستراتيجية الأمنية

أ. ستراقب الولايات المتحدة عن كثب أي تغييرات في التوازن الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالدور الأمني الأمريكي التقليدي في الخليج.

ب. قد تعمل الولايات المتحدة على إعادة تشكيل استراتيجيتها العسكرية في المنطقة، سواء عبر تخفيض الوجود العسكري أو تغييره ليواكب الديناميكيات الجديدة.

٢. ضبط العلاقة مع حلفائها من دول الخليج العربية

أ. إذا أدى الاتفاق إلى تخفيف التوترات الأمنية، فقد تواجه الولايات المتحدة تحدياً في تبرير استمرار مبيعات الأسلحة الكبرى لحلفائها الخليجيين.

ب. قد تعمل على تعزيز شراكاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع دول الخليج لتعويض أي تراجع في النفوذ الأمني.

٣. التأثير على العقوبات والعلاقات مع إيران

أ. إذا أدى الاتفاق إلى تحسن علاقات إيران بدول الخليج، فقد تضطر الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم بعض العقوبات على طهران، خاصة في القطاعات التي تهم حلفاءها الخليجيين مثل الطاقة والتجارة.

ب. ستسعى الولايات المتحدة إلى التأكد من أن الاتفاق لا يُضعف سياسات الاحتواء التي تتبعها ضد إيران.

٤. التكيف مع ديناميكيات جديدة في سوق الطاقة

أ. تقارب إيران والسعودية قد يؤدي إلى استقرار أسواق النفط أو حتى تعاون جديد في "أوبك+"، مما قد يؤثر على سياسات الطاقة للولايات المتحدة.

ب. ستحاول الولايات المتحدة توظيف هذا التقارب لدفع سياسات الطاقة النظيفة أو لفرض شروط جديدة في التعامل مع أسواق النفط.

٥. مواصلة التأثير عبر أدوات القوة الناعمة: في حال انخفاض الدور الأمني المباشر، ستسعى واشنطن إلى التأثير عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية، مثل الاستثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيا والتعاون في مجالات مثل الأمن السيبراني والطاقة المتجددة.

وبناءً على ذلك، فأن أي تقارب سعودي–إيراني تحت مظلة أمنية إقليمية قد يدفع الولايات المتحدة إلى تعديل استراتيجيتها في الخليج، لكن من غير المتوقع أن تتخلى عن نفوذها هناك، بل ستبحث عن طرق جديدة للحفاظ على مصالحها وتعزيز حضورها بطرق غير تقليدية.

اما عن بقية الفواعل الدولية، وأبرزها روسيا، فأن دورها في حال حدوث تقارب خليجي بين إيران والسعودية تحت مظلة "مركب الأمن الإقليمي" سيكون متعدد الأبعاد، حيث ستسعى إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية ابرزها:

١. **تعزيز النفوذ في المنطقة:** إذ ان روسيا تدعم نهج التعددية القطبية وتعارض الهيمنة الأمريكية لا سيما في منطقة الخليج، لذا فإن أي تقارب بين إيران والسعودية سيعزز فكرة الأمن الإقليمي المستقل، وهو ما يتوافق مع المصالح الروسية.

٢. **دعم التوازن الإقليمي:** تسعى روسيا إلى لعب دور الوسيط القوي في الشرق الأوسط، ولذلك قد تدعم المبادرات الأمنية الإقليمية لضمان عدم استفراد أي قوة (خاصة الولايات المتحدة) بالقرار الأمني في الخليج.

٣. **تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي:** تمتلك روسيا علاقات جيدة مع إيران وتسعى إلى تعميق التعاون مع السعودية ودول الخليج في مجالات الطاقة، الدفاع، والتكنولوجيا، بالتالي، أي تقارب إقليمي قد يفتح المجال أمام صفقات أسلحة واستثمارات روسية أوسع.

٤. **التأثير على سوق الطاقة:** روسيا وإيران والسعودية اعضاء في تحالف "أوبك+"، والتقارب الخليجي مع إيران قد يعزز التنسيق في السياسات النفطية، مما يمنح روسيا نفوذاً أكبر في سوق الطاقة العالمي.

٥. **مواجهة النفوذ الغربي:** قد تدفع روسيا باتجاه ترتيبات أمنية بديلة عن الترتيبات الأمريكية، مثل التعاون في مجال الدفاع والأمن السيبراني، مما قد يقلل من اعتماد دول الخليج على واشنطن.

في ظل هذه المعطيات، يصبح من الضروري تبني سياسات أمنية شاملة تعزز التعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج، إلى جانب تطوير استراتيجيات لمواجهة التهديدات غير التقليدية كما أن الاستثمار في الحلول الدبلوماسية وبناء الشراكات مع القوى الإقليمية والدولية يمكن أن يسهم في تحقيق أمن مستدام. إن مستقبل أمن منطقة الخليج يتوقف على مدى قدرة دولها على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الجماعي، بما يضمن الحماية والاستقرار في وجه التحديات المتزايدة.

الخاتمة:

تكمن أهمية العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة في ان مستقبل الاستقرار في منطقة الخليج لا يتطلب الانتقال من الصراع الى التعاون فقط، بل يتطلب التحول من التعاون الى التكامل، من خلال معالجة أسباب اختلال توازن القوى في منطقة الخليج، فقد رفعت اغلب دول المنطقة من استثماراتها العسكرية مما ساهم في تعقيد تقييم التوازن العسكري وسباق التسلح، والتفكير في مسارات للاستقرار في المنطقة، ومعالجة ارث انعدام الثقة والتوترات المتبادلة، إذ ان منطقة الخليج كان وما زال ضمن دائرة صراع القوى الكبرى، هذهِ المعطيات الإقليمية والدولية أثرت على المنطقة وجعلت التوتر وعدم الاستقرار هي السمة الظاهرة لها، الا ان التحول في سياسات النخب في

كلاً من ايران واغلب دول الخليج تجاه بعضهما يشير الى إمكانية تطبيق توازن القوى وإيجاد صيغة مشتركة لتحقيق امن واستقرار الخليج، وهذا ما تؤيده الباحثة وتعتقد انه بحاجة الى استراتيجية متوسطة المدى لتنفيذه.

فضلاً عن ضرورة ان تراعي دول منطقة الخليج، التطور السريع في السيطرة الرقمية كظاهرة معقدة تساهم في إعادة رسم معالم الامن في المنطقة والعالم، في ظل تزايد الاعتمادية على التكنلوجيا، مما يستدعي دول المنطقة الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الرقمية المتسارعة في بناء هياكلها الأمنية والسياسية الجديدة، من ضمنها مركب الامن الإقليمي، والذي يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تدمج ما بين الابتكار التقني والمبادئ والقيم، وان عملية المنافسة مع البلدان المتقدمة تتطلب التعاون في تطوير البنى التحتية التكنلوجية في سبيل تحقيق الاستقلالية الرقمية التي تضمن مكانة الدول في منطقة الخليج دون الحاجة الى الفواعل الدولية، بمعنى اخر، ان التعاون بين دول منطقة الخليج هو الأكثر منفعة من تكاليف هيمنة الفاعل الدولي، للانتقال من التعامل بشكل عمودي مع الولايات المتحدة او غيرها من الدول الى التفاهمات الثنائية وفق مبدأ الشراكة والتعاون، والتي من خلالها تحافظ دول المنطقة على السيادة والامن كأساس من اساسيات قيام الدولة في ظل تنامي العولمة التي ساهمت في تضيق الخناق على سيادة الدول.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو سعدة، محمد . ٢٠١٨. سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد؟. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
٢. أحمديان، حسن. ٢٠٢٥. الحوار الإقليمي والتحولات الجيوسياسية في المنطقة. مداخلة في حوار بغداد الدولي السابع، الجلسة الأولى من اليوم الثاني، المعهد العراقي للحوار، بغداد.
٣. باكير، علي حسين. ٢٠١٧. إحياء طريق الحرير: كيف تنظر تركيا إلى المبادرة الصينية. مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports- (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٢١).
٤. بديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل. ٢٠٢٤. موقف العراق وتحدياته في ظل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط: الرؤية والآفاق". ندوة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٥. تفاصيل رسالة ترامب لخامنئي". ٢٠٢٥. مهلة شهرين للوصول إلى اتفاق نووي . متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/amp/iran/2025/03/19(تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١٨).
٦. جمعية الاقتصاد السعودية. ٢٠٢٣. الصناديق السعودية. متاح على الرابط-https://sea.org.sa/wp content/uploads/2023/12/%D8%AA%D9%82%D8%B1% (تاريخ الدخول٢٠٢٥/٣/١٩) .
٧. الحروب، خالد. ٢٠٠٨. التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
٨. الدرمكي، محمد محمد سعيد . 2024 .أثر توازن القوى على الامن والاستقرار الإقليمي- الخليج العربي نموذجاً. المجلة العلمية . كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٩، العدد١٨. مصر.
٩. دينت، اليزابيث . ٢٠٢٥. بروز المملكة العربية السعودية كوسيط دبلوماسي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. متاح على الرابط-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/brwz-almmlkt-alrbyt-alswdyt-kwsyt-dblwmasy (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١٥) .

١٠. الرحاحلة، أحمد سليمان سالم. ٢٠١٤. الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات). الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.
١١. الرزرازي، المصطفى. ٢٠٢٤. دونالد ترامب: الثابت والمتحول في سياسة واشنطن الدولية. مركز سياسات الجنوب الجديد. على الرابط: https://www.policycenter.ma/publications/dwnald-tramb-20-althabt-walmthwl-fy-syast-washntn-aldwlyt (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٢٢).
١٢. شيهان، مايكل. ٢٠١٥. توازن القوى: التاريخ والنظرية. ترجمة: أحمد مصطفى ومحمد السيد. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
١٣. صحيفة وول ستريت جورنال. العراق يتبنى ممراً تجارياً بقيمة ١٧ مليار دولار لتجاوز قناة السويس". تقرير فيديو. متاح على الرابط: https://www.wsj.com/video/series/breaking-ground/iraq-is-building-a-17-billion-trade-corridor- (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١٢).
١٤. عبد الحميد، اماني عصام محمد . ٢٠٢٢. الانفاق العسكري في الشرق الأوسط، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. المجلد ٣٦. العدد الثالث. الجزائر.
١٥. عبود، عبد الحمزة. ٢٠٢٥. مستشار في وزارة الكهرباء العراقية. متاح على الرابط: https://moelc.gov.iq/?search (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٢٢).
١٦. غاردنر، فرانك. ٢٠٢٥. ماذا يظهر التقييم الأمريكي المسرب لخطط إسرائيلية لضرب ايران، BBCعربية . متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/articles/cd9ndq2p030o.amp :(تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/٧).
١٧. فريحات، معاذ . ٢٠٢٥.حسابات أمريكية معقدة مع ضربة محتملة على ايران، متاح على الرابط : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RANDbic.pdf) تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/٧).
١٨. كاي، داليا داسا. ٢٠١٤. الأيام التي تلي الاتفاق مع ايران، مؤسسة راند. متاح على الرابط : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RAND_PE122z1.ara (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٢٢).
١٩. كلاوسون، باتريك. ٢٠٢٠. لا تحكم على إنتاج النفط الأمريكي في تشكيل السوق. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/la-thkm-ly-antaj-alnft-alamryky-fy-tshkyl-alswq (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٢٢).
٢٠. لارابي، ستيفن. ٢٠١١. "أجندة تركيا الأوراسية". مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩، جامعة بغداد. متاح على الرابط: https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/243 (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٢١).
٢١. مجموعة باحثين. ٢٠١٩. مشروع روسي صيني لهندسة أمن الخليج. مصر: دار المنظومة، العدد ٣٩٠.
٢٢. مجموعة مؤلفين. ٢٠٢٣. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/arab-تاريخ الدخول (٢٠٢٥/٣/١٦) .
٢٣. مجيد، إياد عبد الكريم. ٢٠٢٥. "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية، تركيا أنموذجاً". مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. على الرابط: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/download/211/159/306 (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٢٠).
٢٤. مركز الإمارات للسياسات. ٢٠٢٤. تركيا بين الغرب وبريكس: براغماتية بحدود. وحدة الدراسات التركية. متاح على الرابط: https://epc.ae/ar/details/brief/turkia-bayn-algharb-wa-briks-biraghmatia-bihudud(تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤/١٣).
٢٥. مركز الجزيرة للدراسات. ٢٠٢٥. الخليج: ازمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة. متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/59 (تاريخ الدخول٢٠٢٥/٣/١٥) .

٢٦. المرهون، عبد الجليل زيد. ٢٠١١. السياسة الروسية تجاه الخليج العربي. الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٧. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. ٢٠٢٤. تداعيات اغتيال حسن نصر الله ومستقبل الصراع في الشرق الأوسط، متاح على الرابط) https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives: (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٢٦).
٢٨. النجم، أحمد مشعان. ٢٠٢٠. "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية". مجلة العلوم السياسية. العدد ٥٩. كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة الأنبار.
٢٩. نواهضة، بدر الدين مازن صادق. ٢٠٢٢. محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. ٢٠٢٢.
٣٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية. ٢٠٢٥. تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار. متاح على الرابط https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectivesbic.pdf . (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/١٠).
٣١. ياسين، عمار حميد. "السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠١". مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، جامعة بغداد. متاح على الرابط: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/105(تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١٤).

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abdel-Hamid, Amani Essam Mohamed. 2022. “Military Spending in the Middle East.” The Scientific Journal for Research and Commercial Studies, vol. 36, no. 3. Algeria.
2. Aboud, Abdulhamza. 2025. Advisor at the Iraqi Ministry of Electricity. Available at: https://moelc.gov.iq/?search (accessed January 22, 2025).
3. Abu Sa’da, Mohammed. 2018. The Arms Race in the Middle East: Who Benefits? Cairo: Egyptian Institute for Studies.
4. Ahmadian, Hassan. 2025. “Regional Dialogue and Geopolitical Transformations in the Region.” Paper presented at the 7th Baghdad International Dialogue, Day 2, Session 1, and Iraqi Institute for Dialogue, Baghdad.
5. Al Jazeera Center for Studies. 2025. The Gulf: An Unprecedented Crisis with Great Implications. Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/59 (Accessed March 15, 2025).
6. Al-Darmaki, Mohammed Mohammed Said. 2024. “The Impact of Balance of Power on Regional Security and Stability: The Gulf as a Case Study.” The Scientific Journal, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, vol. 9, no. 18, Egypt.
7. Al-Hroub, Khaled. 2008. The Islamic Current and Political Secularism: The Turkish Experience and the Arab Islamic Movements. Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies.
8. Al-Marhoon, Abduljaleel Zaid. 2011. Russian Policy towards the Arabian Gulf. 1st ed. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
9. Al-Najm, Ahmed Mashaan. 2020. “The Presidential System in Turkey between Reality and Challenges: A Future Vision.” Political Science Journal, no. 59, College of Law and Political Science, University of Anbar.

10. Al-Rahahleh, Ahmad Suleiman Salem. 2014. Turkey's New Role in the Middle East: Opportunities and Challenges. Jordan: Middle East University, College of Arts and Sciences, Department of Political Science.
11. Al-Razrazy, Al-Mustafa. 2024. Donald Trump: Continuity and Change in Washington's Foreign Policy. Policy Center for the New South. Available at: https://www.policycenter.ma/publications/dwnald-tramb-20-althabt-walmthwl-fy-syast-washntn-aldwlyt (Accessed March 22, 2025).
12. Badiwi, Adel Abdulhamza Thjeel. 2024. "Iraq's Position and Challenges amid Conflicts in the Middle East: Vision and Prospects." Seminar, College of Political Science, University of Baghdad.
13. Bakir, Ali Hussein. 2017. Reviving the Silk Road: How Does Turkey View China's Initiative? Al Jazeera Center for Studies. Available at: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports- (accessed March 21, 2025).
14. Barzegar, K. 2010. Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View. Middle East Policy, 17(3),
15. Barzegar, K. 2010. Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View. Middle East Policy, 17(3).
16. Clawson, Patrick. 2020. Don't Overrate U.S. Oil Output in Shaping the Market. The Washington Institute for Near East Policy. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/la-thkm-ly-antaj-alnft-alamryky-fy-tshkyl-alswq (Accessed March 22, 2025).
17. Details of Trump's Letter to Khamenei." 2025. Two-Month Deadline to Reach a Nuclear Deal. Available at: https://www.alarabiya.net/amp/iran/2025/03/19 (Accessed March 18, 2025).
18. Dint, Elizabeth. 2025. The Rise of Saudi Arabia as a Diplomatic Mediator. The Washington Institute for Near East Policy. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/brwz-almmlkt-alrbyt-alswdyt-kwsyt-dblwmasy (Accessed March 15, 2025).
19. Emirates Policy Center. 2024. Turkey Between the West and BRICS: Pragmatism with Limits. Turkish Studies Unit. Available at: https://epc.ae/ar/details/brief/turkia-bayn-algharb-wa-briks-biraghmatia-bihudud (Accessed April 13, 2025).
20. Freihat, Moath. 2025. Complex U.S. Calculations Regarding a Possible Strike on Iran. Available at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RANDbic.pdf (Accessed February 7, 2025).
21. Gardner, Frank. 2025. What Does the Leaked U.S. Assessment Reveal about Israel's Plans to Strike Iran? BBC Arabic. Available at: https://www.bbc.com/arabic/articles/cd9ndq2p030o.amp (accessed February 7, 2025).
22. Group of Authors. 2023. Arab Gulf States and Iran: Roots of Competition in the Gulf Regional Order. Arab Center for Research and Policy Studies. Available at: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/arab- (Accessed March 16, 2025).
23. Group of Researchers. 2019. A Russian-Chinese Project to Reshape Gulf Security. Egypt: Dar Al-Manzuma, no. 390.

24. International Institute for Iranian Studies. 2024. Implications of the Assassination of Hassan Nasrallah and the Future of Conflict in the Middle East. Available at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives (Accessed January 26, 2025).
25. Kay, Dalia Dassa. 2014. The Days After a Deal with Iran. RAND Corporation. Available at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RAND_PE122z1.ara (Accessed January 22, 2025).
26. Larrabee, Stephen. 2011. "Turkey's Eurasian Agenda." Journal of International Studies, no. 49, University of Baghdad. Available at: https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/243 (Accessed March 21, 2025).
27. Majid, Iyad Abdulkarim. 2025. "The Regional Position on Change in the Arab Region: Turkey as a Model." Political Science Journal, no. 46, Center for International Studies, University of Baghdad. Available at: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/download/211/159/306 (Accessed March 20, 2025).
28. Nowahdha, Badr Al-Deen Mazen Sadiq. 2022. Determinants of Saudi Foreign Policy under Crown Prince Mohammed bin Salman. An-Najah National University, Nablus.
29. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC).2025. Available at :https://mobile.opec.org (Date of visit:20/1/2025).
30. Saudi Economic Association. 2023. Saudi Sovereign Funds. Available at: https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2023/12/%D8%AA%D9%82%D8%B1% (accessed March 19, 2025).
31. Saudi Ministry of Economy and Planning. 2025. Accelerating Economic Transformation in Saudi Arabia through Investment. Available at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectivesbic.pdf (Accessed February 10, 2025).
32. Sheehan, Michael. 2015. The Balance of Power: History and Theory. Translated by Ahmed Mostafa and Mohammed Al-Sayyed. Cairo: National Center for Translation.
33. The Wall Street Journal. "Iraq Is Building a $17 Billion Trade Corridor to Bypass the Suez Canal." Video Report. Available at: https://www.wsj.com/video/series/breaking-ground/iraq-is-building-a-17-billion-trade-corridor- (Accessed March 12, 2025).
34. Waltz, Keneth . 1979. Theory of International politics, Reading; Mass: Addison- Wesley.
35. Yassin, Ammar Hameed. "Russian Foreign Policy Towards the Arabian Gulf in the Post-2001 Era." Political Science Journal, no. 51, University of Baghdad. Available at: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/105 (Accessed March 14, 2025).